تحقيق اكثر من احلال سلاح أو معدة بسلاح أو بمعدة أخرى، وهو يقدر أن الميزانية تحتاج الى أن تزداد بنسبة من ٥ ـ ٧ بالمئة حتى يمكن تحقيق تحديث الاسلحة والمعدات المطلوبة[٢٣]. ولا شك في ان هذا لا يقتصر تأثيره في ما يتعلق بتحديث الاسلحة والمعدات، وانما يمتد، أيضاً، الى التأثير المعنوي الناتج عن تقادم الاسلحة والاحساس بالعجز عن تحديثها.

لا يقتصر تأثير خفض الانفاق والازمة الاقتصادية عموماً على ما سبق، بل انه يمتد الى مستويات المخزون (الاحتياطي) الاستراتيجي. فقد عملت القيادة الاسرائيلية طوال السنوات الماضية ـ وخاصة منذ العام ١٩٧٣ ـ على تكديس الاسلحة والذخائر وتخزينها بغية بناء الاحتياطي الاستراتيجي الكافي لمواجهة أكثر الاحتمالات التي قد تطرأ على الساحة، والتقليل من ضرورة الاعتماد على المصادر الخارجية ـ مثل الولايات المتحدة الاميركية ـ في حالة اندلاع القتال على نطاق واسع في المنطقة. ويستفاد من المصادر الاسرائيلية أن التخفيضات في ميزانية الدفاع أدت الى انخفاض في مستوى المخزون الاستراتيجي. ويبدو أن الاستقطاعات الاخيرة أدت الى تخفيضات جديدة في هذا المخزون، وفقاً لما جاء على لسان وزير الدفاع، اسحق رابين[٢٤]. كما يشير الجنرال افرايم لابيد الى ان العقيدة الادارية تتطلب مستويات تخزين خاصة، ولكن الاقتطاعات تؤدي الى ضرورة سحب المعدات من المخازن أكثر من شراء معدات جديدة، وهكذا يستقطع من التخزين الاحتياطي[٢٥].

تتضح أهمية مستوى تخزين الاحتياطيات من الاحتياجات من ان قدرة اسرائيل على استمرار ادارة الصراع المسلح دون الحاجة الى معونة خارجية عاجلة تتوقف عل مستوى هذا المخزون؛ أي ان انخفاض هذا المستوى يعني ان اسرائيل تستطيع ان تعتمد على ذاتها في ادارة الصراع المسلح زمناً أقل مما كانت تستطيع من قبل، ويجعلها أكثر تبعية، بشكل عام، الى المصادر الخارجية ـ الولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة ـ . وتزداد هذه التبعية في ما يتعلق بادارة الصراع المسلح. ويجدر بنا، هنا، أن نتذكر ان اسرائيل قد سعت، بعد العام ١٩٧٣، الى ان تخفض من هذه التبعية من طريق رفع مستوى تخزين الاحتياطي من الاحتياجات. ويثير هذا الامر دور الاتفاق الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي، وما يمكن ان يقدمه من احتياطي للمخزون الاسرائيلي؛ اذ تشير أغلب المصادر الى ان الاتفاق يشتمل على ضمان عناصر جمع تخزين الاسلحة ومعدات اميركية في اسرئيل[٢٦]. الا ان هذا يعني امكان تزويد اسرائيل بالاسلحة بسرعة، وبسهولة، من المخزون الاميركي على أرضها، ولكنه يضع اسرائيل، في الوقت عينه، تحت السيطرة الاميركية الكاملة.

تأثرت القاعدة الصناعية الحربية الاسرائيلية في اعقاب التخفيضات التي أدخلت على ميزانية الدفاع، نتيجة لتغير أسلوب القوات المسلحة الاسرائيلية في الحصول على أسلحتها. فكما يصرح بعض مسؤوليها بدون مواربة، فان التأثير، هنا، مباشر لأن الاموال المفترض ان ترصد للشراء غير متوفرة. ونتيجة للمساهمة المادية لبرنامج الولايات المتحدة للمبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) ، وبند القروض في هذا البرنامج لمشتريات الدفاع الاسرائيلي، وكذلك نتيجة لقيود الميزانية، فان مشتريات الاسلحة والمعدات تتجه بعيداً من الشركات المحلية. فأرصدة برنامج الولايات المتحدة للمبيعات العسكرية الاجنبية موجودة للشراء من الخارج، ولكن ليس هناك رصيد «وطني» للشراء من الصناعة العسكرية الاسرائيلية، مما يعني انتقال المشتريات الى ما وراء البحار بدلاً من المشتريات المحلية التي كان ينبغي ان